الفصل الثانى

الدين والسياسة
أهداف المؤسسين الأوائل

* الدين وتأسيس الولايات المتحدة: وجهتا نظر

- كان المؤسسون الأوائل للولايات المتحدة مسيحيين، هدفوا إلى تأسيس حكومة تؤيد وتشجع المسيحية دون تعصب.

- لم يكن مؤسسو الولايات المتحدة مسيحيين، وكان هدفهم إقامة حكومة علمانية يفصلها حائط عن المؤسسات الدينية.

* نظـرة عامـة

أى الرؤيتين المذكورتين أعلاه تعتقد أنها تعكس بدقة حقيقة ما حدث أثناء تأسيس الولايات المتحدة؟

تمت مناقشة كلتا الرؤيتين بحماس شديد من حين إلى آخر عبر التاريخ الأمريكى. فمثلا خلال فترة التاريخ الحديث نسبيًا، اعتقد بعض أعضاء ما يطلق عليه (بشكل عام) اليمين المسيحى الجديد أن الولايات المتحدة تأسست كأمة مسيحية وبالتحديد پروتستانتية، وأننا ظللنا بعيدًا عن جذورنا ويجب أن نعود إلى تلك الجذور.

وعلى الجانب الآخر، يؤيد عدد من الأفراد والجماعات وجهة النظر الثانية، وهى أن المؤسسين الأوائل هدفوا إلى إقامة حكومة علمانية تنأى بنفسها بعيدًا عن الدين. وتنعكس وجهة النظر الثانية فى بعض القرارات المهمة للمحكمة العليا خلال هذا القرن. إلا أن المحكمة العليا لم تكن ثابتة - بشكل تام - على المبدأ فى تبنيها وجهة نظر معينة فى هذا الشأن، كما سنرى فى الفصلين الخامس والسادس.

أى الرؤيتين هى الصحيحة؟ يتناول هذا الفصل بالبحث المؤسسين الأوائل والظروف التى أحاطت بتأسيس الولايات المتحدة. سنوضح أنه لا يمكن حل إشكالية أهداف المؤسسين الأوائل ببساطة. **فكل من وجهتى النظر المتصارعتين والمعروضتين فى بداية هذا الفصل صحيحة إلى حد ما، وكلتاهما مخطئة أيضا إلى حد ما.** وسوف نعرض منظورًا بشأن هذه القضية، إلا أنه لا يوجد منظور واحد يتفق عليه سائر العلماء. فهناك من التعقيد والغموض حول حقيقة تأسيس الولايات المتحدة ما يكفى لجعل مختلف العلماء فى سعيهم الحثيث لوصف أهداف المؤسسين الأوائل بصدق، يتوصلون إلى نتائج مختلفة. فيتبنى على سبيل المثال (كوب ١٩٧٠ و مالين ١٩٧٨) وجهة النظر الأولى ويريان أن المؤسسين الأوائل قد أيدوا المسيحية وهدفوا إلى منع تمييز دين على بقية الأديان. على الجانب الآخر، يتبنى سوملى (١٩٧٨ : ١٧) وجهة النظر الأخرى حين يقول «إن دستور الولايات المتحدة ينص على إقامة حكومة علمانية تمامًا».

وفى نفس الوقت يحذر ليفى (١٩٩٥) ـ الذى يتعاطف مع وجهة النظر القائلة بالفصل ـ من أن الدليل التاريخى غير كاف للتأكد تمامًا من أهداف المؤسسين الأوائل (المعروفين أيضًا بالمزارعين).

يختص هذا الفصل بالفترة من عشية الثورة الأمريكية، إلى ما بعد تطبيق الدستور بسنوات قليلة. وقد وقع اختيارنا على هذه الفترة لإبراز إشكالية دور الكنيسة الرسمية قبيل إعلان الاستقلال، حين كان لمعظم المستعمرات بعض القوانين الخاصة بالمؤسسات الدينية، حتى سنوات ما بعد تطبيق الدستور حيث اتجهت معظم الولايات بشكل منفرد إلى سحب التأييد والاعتراف بالكنيسة. ونسوق هنا بعض الأسئلة التى يناقشها هذا الفصل:

- ما الذى أدى إلى قيام الثورة الأمريكية؟ وما هى الظروف الدينية التى ساهمت فى قيامها؟
- ما الذى دعا جماعتين دينيتين مختلفتين تمامًا ـ وهما التُّقاة والعقلانيون الدينيون ـ إلى تشكيل ائتلاف للقيام بالثورة الأمريكية؟
- ما هو موقع الدين فى إعلان الاستقلال؟
- ما هى رؤى المؤسسين الأوائل تجاه الدين والمزج الصحيح بين الدين والسياسة؟

- كيف كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة فى المستعمرات عشية الثورة؟
- كيف قاد كل من چيمس ماديسون وتوماس چيفرسون جهود سحب الاعتراف بالكنيسة الرسمية والدعوة إلى الحريات الدينية فى ڤرچينيا؟
- ما الذى نص عليه دستور الولايات المتحدة الأصلى ـ قبل التعديلات ـ بشأن الدين؟ ولماذا لم ينص على الكثير؟
- ما الذى ينص عليه التعديل الأول للدستور بشأن الدين؟

* عهد الثورة

نظرة عامة على الأحداث

خلال السنوات السابقة للثورة الأمريكية، أسهمت عدة عوامل سياسية واقتصادية ودينية مختلفة فى إحداث التوتر بين بريطانيا العظمى والثلاث عشرة مستعمرة بأمريكا الشمالية، وهى التى تمردت فى نهاية الأمر وأعلنت الاستقلال. وترجع التوترات السياسية جزئيًا إلى الشعور المتزايد فى المستعمرات بقدرتهم على حكم أنفسهم وعدم حاجتهم للمزايا أو القيود من جانب حكومة لاسلطة لهم فيها. كما تولدت التوترات السياسية والاقتصادية من جراء جهود الإمبراطورية البريطانية لتعويض بعض خسائرها الاقتصادية عن طريق فرض الضرائب على المستعمرات. فقد كان حجم دين الحكومة البريطانية مذهلا، ومعظمه كان نتيجة لتكلفة الدفاع عن مستعمراتها، وعلى وجه الخصوص تكاليف الحرب الهندية والفرنسية التى انتهت فى عام ١٧٦٣. وبهدف تحويل المزيد من تكلفة الحفاظ على الإمبراطورية إلى المستعمرات، قامت الحكومة البريطانية بسن ضريبة السكر فى ١٧٦٤ وضريبة الطابع البريدى (الدمغة) فى ١٧٦٥ وضريبة الشاى فى ١٧٧٣. وعارض الكثير من المستعمرين هذه الضرائب بشدة، لدوافع سياسية واقتصادية، وأدى هذا إلى ميلاد الشعار القائل «لاضريبة بلا تمثيل».

وتداخلت الدوافع الدينية مع مثل هذه القضايا السياسية والاقتصادية كقضايا الضرائب. ومع ذلك، أدى عاملان محددان لهما علاقة مباشرة بالمؤسسات الدينية إلى التوتر بين المستعمرين وبريطانيا. **أولاً**: خوف بعض المستعمرين من قيام بريطانيا بتعيين أسقفًا أنجليكيًا للمستعمرات. ومما يذكر أن كنيسة إنجلترا (الكنيسة الأنجليكية) كانت هى

الكنيسة الرسمية المعترف بها فى انجلترا. وأراد بعض المستعمرين الأنجليكيين أن تعين بريطانيا أسقفًا إنجليكيًا للمستعمرات. ومع ذلك كان هناك أناس كثيرون - بما فيهم العديد من الإنجليكيين - يخشون مثل هذا التحكم الخارجى فى المؤسسات الدينية. **ثانيًا:** تسبب قانون كويبك عام ١٧٧٤ فى حدوث ضجة بين العديد من المستعمرين، فبعد كسبهم كويبك من الفرنسيين نتيجة للحرب الهندية والفرنسية، توصل البريطانيون إلى اتفاق مع سكان كويبك الكاثوليك الفرنسيين. منح هذا الاتفاق درجة من الاستقلال للكاثوليك (مثل جمع الضرائب من أجل المدارس) كما منحهم نفس الوضع الذى يتمتع به الكاثوليك فى البلاد الكاثوليكية فى أوروبا. **ورأى العديد من المستعمرين البريطانيين هذا كتأسيس لدين معاد فى المنطقة، وهى سابقة قد تتسبب فى حدوث المشاكل للمستعمرات. لقد كان العديد من المستعمرين البروتستانت على عداء شديد للكاثوليكية، كما كان هناك العديد من المعارضين لوجود دين رسمى، وعلى الأخص كنيسة كاثوليكية رسمية.**

ونتيجة للقضايا السياسية والاقتصادية والدينية، بدأت فترة من المقاومة من جانب المستعمرين ضد الحكومة البريطانية. فمثلا اتخذت هذه المقاومة شكل تحدى قوانين الضرائب البريطانية، وكذلك التحرش بجباة الضرائب. وفى مواجهة ذلك، صعَّدت الحكومة البريطانية من استخدام القوة لفرض القوانين وجمع الضرائب. وأدى هذا التصعيد إلى مقاومة متزايدة من جانب المستعمرين وتقبلاً متزايداً لفكرة إعلان الاستقلال عن الإمبراطورية البريطانية.

وغيرت عملية إعلان الاستقلال السياسى عن بريطانيا من العلاقات بين الدولة والكنيسة فى المستعمرات. ففى المقام الأول انتقل اهتمام الخطب السياسية والدينية من الحديث عن استقلال الفرد إلى الحديث عن العلاقات السليمة بين الأفراد والمؤسسات الدينية والمؤسسات السياسية. وقد تحولت المستعمرات إلى ولايات مستقلة بإعلانها الاستقلال عن بريطانيا، وأثارت هذه العملية عدة تساؤلات. وحيث إن كلاً من هذه الولايات الجديدة قد وضعت دستوراً خاصا بها، أصبحت إشكالية العلاقات بين الكنيسة والدولة مثار جدل دائم، وعشية الثورة الأمريكية، كان لمعظم المستعمرات بعض القوانين الخاصة بالكنيسة الرسمية (أو كنائس رسمية متعددة) وغالبًا ما أدرجت هذه القوانين فى دساتير الولايات الجديدة. ومع ذلك ألغيت معظم هذه القوانين الخاصة بالكنيسة الرسمية بحلول نهاية القرن.

وبعد إعلان الاستقلال، شكلت الولايات اتحاداً كونفدرالياً مفككاً بموجب قوانين الاتحاد الكونفدرالي. وبعد انتهاء الحرب، استمرت هذه الحكومة في العمل. ومع ذلك كان هناك في الولايات بعض القادة الذين أرادوا حكومة فيدرالية أقوى لأسباب عدة، منها - على سبيل المثال - دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتشكيل جبهة قوية في العلاقات الدولية. وضع هؤلاء الزعماء دستوراً جديداً بحنكة سياسية عظيمة. وكان لوضع الدستور الأصلي وميثاق الحقوق آثار على العلاقات بين الأفراد والكنيسة والدولة، وقتئذ وفيما بعد. وقد تأثرت هذه العلاقات بسبب إقامة كيان سياسي أكبر ذي تنوع ديني أكبر وأشمل من الموجود في الولايات المنفردة.

* العقلانيون والتقاة في الائتلاف الثوري

لم تنبع الثورة الأمريكية من وجهة نظر سياسية أو دينية واحدة فقط، فقد تنوعت وتصارعت وجهات نظر من قاموا بها. وفي كل تجمع ديني تقريباً أيد البعض الثورة بينما لم يؤيدها البعض الآخر. ومع ذلك تشكل ائتلاف غير رسمي استطاع الاتفاق بشأن الاستقلال عن بريطانيا، وكذلك تحقيق درجة كبيرة من الاستقلال للفرد. وقد ناقش الفصل السابق مكونين رئيسيين لهذا الائتلاف، ألا وهما: المسيحيون الإيڤانجليكيون التقاة، والعقلانيون الدينيون. وسنذكر بعض النقاط الأساسية الخاصة بهاتين الجماعتين، ثم نتوسع لنناقش الربوبيين كجماعة فرعية للعقلانيين الدينيين.

التقـــاة

أكد التقاة الإيڤانجليكيون الذين انبثقوا من الصحوة الكبرى على دور الفرد في تحقيق الخلاص. وأعطى هذا التأكيد للناس شعوراً بالقوة الشخصية في الأمور الدينية والتي يمكن أن تنتقل لأدوارهم في المجتمع. وفي صدامهم مع المؤسسات الدينية التقليدية، عمل التقاة على تحقيق الحرية الدينية. وأدى هذا التأييد للحرية الدينية على دعمهم مفهوماً أوسع للحرية الدينية حينئذ، مما أدى إلى مؤازرة الاستقلال عن بريطانيا. **ونظر العديد من التقاة إلى مجتمع المستعمرات كنظرهم للعصر الألفي السعيد، أي أن الانفصال عن بريطانيا هو خطوة نحو خلق نظام اجتماعي أفضل، يمكن من خلاله التقدم تدريجيًا في تحقيق مملكة الرب على الأرض.**

العقلانيون الدينيون

نبعت العقلانية الدينية من التنوير الأوروبى، وسنشرح هنا بإيجاز عدة سمات للمسيحية المستنيرة كما تناولها آلستروم (١٩٧٢ : ٣٥٦-٣٥٨). أكدت العقلانية الدينية بشكل قوى على استخدام العقل فى الدين والأمور الأخرى على السواء. فيمكن للناس أن يحرزوا التقدم دينيًا وعلمانيًا من خلال استخدام العقل. ومن أجل استخدام العقل فى الدين، يجب تبسيط المذاهب الدينية ونبذ نظريات اللاهوت غير الضرورية. كما أكدت العقلانية الدينية على ضرورة أن يحيا الناس حياة أخلاقية. وبمقتضى هذه الخطوط، رفضت فكرة القدرية، فحياة ومصائر الناس لا يحددها الرب مسبقًا، وينظر إلى الرب كقوة غيبية تحكم الكون أكثر من كونه إلهًا له طبيعة مادية مثل البشر.

الربوبية

لم يشترك كل العقلانيين الدينيين فى نفس الرؤية، فيناقش ميللر (١٩٧٦ : ٥٨-٥٩) ثلاثة ردود أفعال للتنوير الأوروبى. يأتى رد الفعل الأول من المحافظين والإيڤانجليكيين يؤكدون على الإيمان المنزل أكثر من العقل، وكان هؤلاء الأقل استجابة لأفكار التنوير الأوروبى. أما رد الفعل الثانى والثالث طبقًا لميللر - فيمثلان ضربين من العقلانية الدينية، ألا وهما: الليبراليون والربوبيون. وفى هذا السياق، يكون الليبراليون الدينيون هم العقلانيون الدينيون الذين حاولوا الوصول إلى مُواءَمَة المعتقدات المسيحية التقليدية مع الأفكار التنويرية. ومن ناحية أخرى، كان هناك الربوبيون الذين حاولوا بدرجات متفاوتة الإبقاء على أى شىء من المسيحية التقليدية أو من أى دين آخر.

وعلى الرغم من عدم اجتذاب الربوبية أعدادًا كبيرة من الناس، إلا أن بعض من جذبتهم كانوا بين أهم المؤسسين الأوائل، مثل چيفرسون وماديسون وفرانكلين. وعلى الرغم من عدم إيمان جميع الربوبيين بنفس المعتقدات، سنسوق هنا بعض الأفكار الأساسية المرتبطة بالربوبية بشكل عام:

- يؤمن الربوبيون بمعبود (إله) هو خالق الكون.

- يطلق على هذا المعبود أحيانًا الرب، ولكن فى كثير من الأحوال يشار إليه بألفاظ مثل «الخالق» أو «رب الطبيعة» أو «حاكم الكون» أو «مبدع الوجود» أو «الفنان العظيم» أو «المشرع العظيم».
- تتجاوز طبيعة هذا المعبود قدرة البشر على الإدراك.
- لا يتدخل هذا المعبود فى شئون البشر.
- يحكم هذا المعبود من خلال قوانين الطبيعة، وليس بالتدخل الذاتى. فيصف ألبانيز (١٩٧٦ : ١١٨) هذه العملية قائلاً: «الرب الخالق أدار عجلات آلة الطبيعة العظيمة التى عملت طبقًا لقوانين مفروضة ومتوقعة».
- يمكن اكتشاف قوانين الطبيعة التى يحكم بها هذا المعبود من خلال العقل.
- يجب على البشر استخدام العقل والموهبة لتحسين قدر البشرية.

تمنح مثل هذه الرؤية الدينية الفرد قدرًا كبيرًا من الحرية والالتزام، ويعبر ألبانيز (١٩٧٦ : ١١٤) بمهارة عن هذه الرؤية الربوبية لتحرر البشرية من المعبود حين يقول «الحاكم الأعظم يحكم فى حدود» فيترك البشر أحرارًا فى تشكيل مصائرهم.

وفى أغلب الأحوال لم يعلن المؤسسون الأوائل من الربوبيين آراءهم باستثناء توماس پين. واحتفظ رجال مثل چيفرسون وفرانكلين بآرائهم الدينية لأنفسهم، وكانوا ظاهريًا مُمْتَثلين لأعراف الكنيسة (ميد ١٩٧٨ و ميللر ١٩٧٦). وبسبب طبيعة وجهة نظرهم غير التقليدية، لم يثيروا ضجة لتفادى أية معارك غير ضرورية مع أصحاب الآراء الدينية الأكثر تشددًا ولتجنب أى هجوم ضدهم. وقد تعرض چيفرسون عندما رشح نفسه للرئاسة فى سنة ١٨٠٠ لهجوم بسبب وجهات نظره الدينية، إلا أنه لم يستجب لتلك الهجمات.

أساس الائتلاف

يتفق علماء كثيرون مثل (ميللر ١٩٧٦ وميد ١٩٧٨ وألبانيز ١٩٧٦ وتشيد ستر ١٩٨٨) بشكل أساسى حول العامل الرئيسى المؤدى للتحالف المؤقت بين العديد من العقلانيين الدينيين (بما فيهم الربوبيون) وكثير من الإيڤانجليكيين والتقاة المسيحيين. ألا

وهو التركيز على استقلال الفرد فى كل من الأمور المدنية والدينية. ويشير ميللر (١٩٧٦ : ٥٧) إلى أن الناس وقت الثورة كانوا قد بدأوا التفكير فى أنفسهم ككيانات مستقلة لاتحتاج للتوجيه من الكنيسة أو الدولة: «أليس من الأفضل منح الناس الثقة لتحقيق أهدافهم واختياردينهم وإدارة اقتصادهم وحكم أنفسهم؟». واستمر الائتلاف بين العقلانية و التقوية لفترة طويلة كانت كافية لإحداث درجة كبيرة من الحرية الدينية والفصل بين الكنيسة والدولة. ويقول ميد (١٩٧٦ : ١٦٥) إنه فقط بعد هذا الإنجاز «اكتشفت التقوية تنافرها مع العقلانية وانفصلت عنها، وعادت مرة أخرى إلى الأرثوذكسية التقليدية».

الثورة ترتدى عباءة الدين

استغل القادة الوطنيون الجاذبية الدينية لإعطاء الثورة الهوية الدينية (ريتشلى ١٩٨٥ وألبانيز ١٩٧٦ وتشيد ستر ١٩٨٨). وعادة ما غُلِّفَتْ مبررات الحرب بالأسباب والتصورات الدينية. ومرة أخرى، **قياسًا على وصف الكتاب المقدس لهروب اليهود من مصر باحثين عن الأرض الجديدة التى وعدهم الرب بها، أصبحت الأمة الجديدة هى إسرائيل الجديدة وأصبحت بريطانيا هى مصر الجديدة. وقدم الجانب التقوى للائتلاف الثورى الحماس الدينى، بينما قدم الجانب العقلانى أساسًا منطقيا فكريًا. إلا أن طرفى الائتلاف صاغا الجهد الثورى فى لغة دينية.**

وكانت البيئة الثقافية فى ذلك الوقت مشبعة بالتقوى التى ترجع إلى الصحوة الكبرى وعقلانية التنوير. فقد تكلم التقاة عن ما يطلق عليه ألبانيز (١٩٧٦) «إله التاريخ» أو «يهوه»(*) أما العقلانيون فتكلموا عن «رب الطبيعة». ومع وجود الهدف المشترك للائتلاف الثورى وتشبع البيئة بالتقوية و العقلانية، يحدث أحيانا عدم وضوح رؤية فيما يتعلق بالآلهة.

ويذكر ألبانيز (١٩٧٦ : ١٣٩) أنه خلال العهد الثورى: (اعترف الزعماء والأتباع برب الطبيعة، بينما وَقَّر العديد من الزعماء وأغلبية الأشياع «يهوه» بقوة أيضًا). ويشير

(*) الله، كما يسميه العهد القديم ـ الناشر.

ألبانيز إلى أن الناس وقتئذ غالبا ما انتقلوا بارتياح بين إله الطبيعة وإله التاريخ، وأحيانا لم يدركوا أى فرق بينهما. فقد اندمجت هوية كل منهما فى شكل إلهين فى واحد فى معظم فكر وحديث ذلك الوقت. وهذه نقطة مهمة يجب وضعها فى الاعتبار عند محاولة تفسير الدوافع الدينية للزعماء آنذاك. فمثلا يمكن أحيانًا لعقلانى مثل چيفرسون أن يستخدم لغة المسيحية التقليدية، ويمكن أيضا لتقوى استخدام «إله الطبيعة» على سبيل المجاز.

إعلان الاستقلال

أى الإلهين (إله التاريخ أم إله الطبيعة) هو المذكور فى إعلان الاستقلال؟ **تذكر الوثيقة الآلهة المعبودة فى أربعة مواقع بأربعة تعبيرات مختلفة، منها إله الطبيعة والخالق والقاضى الأعظم للعالم والعناية الإلهية**. وعلى وجه العموم، تبدو هذه الأوصاف مختصة بإله الطبيعة أكثر من إله التاريخ، وأول من استخدمها توماس چيفرسون الذى كان يتبع المعسكر العقلانى. ومن الناحية الأخرى، استخدمت المصطلحات الدينية بطريقة تستحوذ على تصديق المسيحيين التقليديين.

ما هى فحوى إعلان الاستقلال؟ يمكن استعراض الإعلان فى خمسة أقسام كما يلى:

- تنص الفقرة الأولى على أن ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية يعلنون الاستقلال عن بريطانيا، وستتضمن هذه الوثيقة أسباب الانفصال.
- تقدم الفقرة الثانية النظرية السياسية المبررة لحق المستعمرات فى إعلان استقلالها.
- تقدم الفقرات العشرون التى تلت، قائمة مظالم محددة ضد ملك بريطانيا العظمى.
- تشير الفقرتان التاليتان إلى تكرار طلب المستعمرات رفع المظالم، ولم تكن ردود الفعل على تلك الطلبات سوى ظلمًا أكثر.
- تعلن الفقرة الأخيرة استقلال المستعمرات عن بريطانيا، كما تعلن أن كل مستعمرة أصبحت الآن ولاية مستقلة لها كل حقوق وسلطات الولايات المستقلة.

النظرية السياسية فى الفقرة الثانية على جانب كبير من الأهمية، لأنها - بالرغم من

عدم ذكرها فى الدستور فيما بعد - أصبحت تشكل الفكر شبه الرسمى لحكومة الولايات المتحدة. وهناك الكثيرون ممن ينظرون إلى الأفكار المذكورة فى الإعلان كما لو كانت رسمية أو ربما مقدسة. وشكلت هذه الأفكار المبرر لقيام الحكومة الليبرالية، ألا وهى حكومة يُمْنَح الأفراد من خلالها حرية كبيرة. **وقد استعار توماس چيفرسون الكثير من چون لوك حينما كتب هذا الملخص المختصر لنظريته السياسية، وفى نفس الوقت نستطيع رؤية التأثير المحتمل للاهوت العهد الذى أصبح أساس العقد الاجتماعى للحكومة.** ولنستعرض بإيجاز أسس هذه النظرية..

- كل الرجال خلقوا متساوين.
- وهب الخالق للرجال حقوقًا معينة ثابتة، من بينها حق الحياة والحرية والسعى إلى السعادة.
- وُجِدَت الحكومات لضمان هذه الحقوق.
- تستمد الحكومات سلطاتها من قبول المحكومين لها.
- إذا لم تضمن الحكومة حقوق الرجال، يحق للناس تغييرها أو إلغاؤها وتأسيس حكومة جديدة.

ويجب ملاحظة أن نظرية چيفرسون السياسية (وچون لوك) كانت ذات توجه لجنس الرجل، فلم ينطبق مصطلح «رجال» فى إعلان الاستقلال أو الدستور على كل من الرجال والنساء. وعبارة «كل الرجال» لم تعن كل الناس. ففى ذلك الوقت، كان حوالى ثلث تعداد مستعمرات الجنوب من العبيد، وفى ڤرچينيا وهى ولاية چيفرسون - كان ٣٩٪ من التعداد حسب أول إحصاء فى عام ١٧٩٠ من العبيد، وحتى چيفرسون نفسه كان يمتلك عبيدًا. وعلى الرغم من الحديث الشائع، فقد قصد چيفرسون فى حقيقة الأمر كل الرجال البيض الذين كان لهم أملاك كافية كى تكون لهم الموارد والوقت لتنمية مقدرتهم على التفكير. وانعكست وجهة النظر هذه على متطلبات التصويت فى معظم الولايات. فالرجال البيض من ذوى الأملاك هم فقط الذين يستطيعون الإدلاء بأصواتهم.

ومن ثَمّ فالنظرية الليبرالية، وهى أساس إعلان الاستقلال كانت جمهورية أكثر منها ديمقراطية. ففى الجمهورية تكون المشاركة السياسية أوسع منها فى الأرستقراطية أو

الملكية، ولكن لا يمكن لكل مواطن المشاركة. ومع مرور الوقت، ألغيت القيود الأصلية على المشاركة السياسية، وبهذا ارتقت الولايات المتحدة من جمهورية (تقوم على التمثيل) إلى ديمقراطية (تقوم على التمثيل) يحق فيها بشكل أساسى لكل مواطن راشد المشاركة فى السياسة.

* المؤسسون الأوائل

يقدم هذا الجزء نبذة موجزة لحياة بعض الزعماء المهمين المشتركين فى إعلان الاستقلال والدستور. وبدراسة رؤى بعض أعظم الزعماء لهذا الوقت، نستطيع أن نفهم تمامًا أهداف المؤسسين الأوائل فيما يختص بالعلاقات السليمة بين الأفراد والدولة والمؤسسات الدينية. إلا أن هناك مفتاحًا مهمًا يجب ذكره، ألا وهو أن المؤسسين كانوا منخرطين فى السياسة، وهى تتطلب حلولاً وسطًا. بينما هناك ما يكفى من الأسباب للاعتقاد بأن المؤسسين كانوا أصحاب مبادئ سامية، ولكنهم كانوا أيضًا توجههم الأهداف، وعمليين للغاية. ومن أجل تحقيق أهدافهم، فقد قاموا أحيانًا بتطويع مبادئهم وأخفوا وجهة نظرهم الحقيقية بخصوص بعض الأمور، أو تخلوا تمامًا عن أحد المبادئ لتحقيق مبدإ آخر أكثر أهمية. وباختصار، لقد كان مؤسسونا الأوائل سياسيين بارعين، وربما كانت الولايات المتحدة قد تعرضت لمصير مختلف تمامًا لولا هؤلاء المؤسسين.

توماس جيفرسون (١٧٤٣ ـ ١٨٢٦)

باعتباره ابنًا لأحد مزارعى ڤرچينيا الأغنياء، توافر لجيفرسون الوقت والموارد لينمى تعليمه بسعة وعمق، وكان على دراية تامة بتيارات التنوير فى أوروبا وتأثر بها. ويشير (كوزينز ١٩٥٨ : ١١٤) إلى أن مكتبة جيفرسون زخرت بكتب فى الفن والعمارة والموسيقى والتاريخ والعلوم والشعر والأدب والدين والفلسفة. وإلى جانب اهتماماته الأخرى، اهتم جيفرسون اهتمامًا شديدًا بسياسة الدولة والسياسة القومية، وكذلك بمسألة العلاقة السليمة بين الكنيسة والدولة. وتنص الكتابات المحفورة على ضريح جيفرسون بأنه «واضع إعلان الاستقلال، وقانون ڤرچينيا للحرية الدينية، وأبو جامعة ڤرچينيا»، وكل هذه الإنجازات الثلاثة تتعلق بالدين والسياسة بطريقة أو بأخرى. وقد ناقشنا إعلان الاستقلال بالفعل وسنعود إلى قانون الحرية الدينية لاحقًا.

كان چيفرسون ربوبيّا على الرغم من إشارته لنفسه فى عديد من المناسبات كمُوحِّد أو قائل بإله واحد أو مسيحى عقلانى (ريتشلى ١٩٨٥ : ٩٤). ووصفه خصومه السياسيون بالإلحاد. وقد اهتم بشدة كربوبى وكأحد أتباع التنوير باستخدام العقل لتحسين قدر البشرية.

كان چيفرسون مسيحيا أيضًا ولكن ليس بالمعنى التقليدى. لقد كان مسيحيّا بإيمانه القوى بتعاليم المسيح الأخلاقية. فقد نسب إلى المسيح كل الفضائل الإنسانية، ورفض ألوهيته، كذلك رفض معظم الأرثوذكسية التقليدية للمسيحية. ومن ثَمّ نظر چيفرسون للمسيح من ناحية الأخلاقيات أكثر من الجانب الإلهى. وآمن چيفرسون بوجود حكمة عظيمة فى تعاليم المسيح، إلا أن هذه الحكمة قد حرفها آخرون مثل رجال الدين والمؤسسات الدينية المنظمة لأسباب أنانية. وأراد چيفرسون فك طلاسم وتبسيط تعاليم المسيح. ونادى بوجوب قراءة الناس الإنجيل بنفس طريقة قراءتهم أى كتاب آخر، وأن عليهم استخلاص جواهر الحكمة منه ونبذ الأجزاء الخطأ. ولهذا فقد غربل وانتقى من الأناجيل العادية (مستخدما النسخ اليونانية واللاتينية والفرنسية والإنجليزية) إنجيله الخاص الرفيع (إنجيل چيفرسون) وكان بعنوان «حياة وأخلاق المسيح». وقد نبذ الكم الأكبر من الإنجيل، وتخير جزءًا صغيراً من الأناجيل الأربعة وهو الذى شعر أنه صحيح ونافع.

ولعدم ثقته برجال الدين والمؤسسات الدينية، آمن چيفرسون بقوة بحرية الضمير والفصل بين الكنيسة والدولة. وتأتى العبارة المشهورة «حائطًا فاصلا بين الكنيسة والدولة» من خطاب كتبه چيفرسون عام ١٨٠٢ عندما كان رئيسًا، فاستخدم هذا التعبير فى رد على سؤال «للاتحاد المعمدانى» فى دانبرى بولاية كونيكتيكت حول تفسير التعديل الأول للدستور. وأكد چيفرسون فى هذا الخطاب وجهات نظره بشأن حرية الدين للفرد وأوضح أن الفقرات الخاصة بالدين فى التعديل الأول (سنعود إليه لاحقًا) قد شيدت حائطًا فاصلاً بين الكنيسة والدولة.

وعلى الرغم من عدم ثقة چيفرسون فى رجال الدين ومعارضته لوجود كنيسة رسمية للدين، فقد أيد الدين كداعم لتحقيق مزية المواطنة، و شاركه هذا الرأى

معظم الزعماء السياسين والدينين من جميع المذاهب، وشعر چيفرسون أنه من أجل أن يتصرف الناس بطريقة أخلاقية ومسئولة، فمن الضرورى أن ينظروا إلى حرياتهم كنعمة إلهية. وقد يكون هذا الشعور بسبب أن چيفرسون - وعلى الرغم من عقلانيته الدينية - لم يجد مشكلة فى فهم فكرة أنه يمكن جعل الشخص العامى يتصرف بطريقة قويمة خوفًا من الرب. فالدين العقلانى لم يكن بالضرورة شيئًا حسنًا فى أيدى من قد يستخدمونه بطريقة فاسقة. ولم يؤمن بعض مؤيدى العقلانية الدينية أن هذا النوع من الدين سيكون كافيًا لكبح جماح سلوكيات العامة.

وعلى الرغم من إيمان چيفرسون العميق بالحرية الفردية، فقد آمن بقوة بأن الناس يحتاجون للتصرف بأسلوب أخلاقى ومسئول من أجل خير المجتمع وخيرهم. وساعد الدين على تحقيق هذا الهدف. وعلى أية حال، فقد كان چيفرسون مهتمًا بسلوك الناس أكثر من اهتمامه بمعتقداتهم. فقد صرح ذات مرة بأنه لا يعبأ أن يؤمن الناس بإله واحد أو عشرين أو لا يؤمنون آصلاً بإله.

ويشير چوستاد (١٩٩٠ : ١٢٦) إلى تأكيد الأفعال أكثر من الأقوال، حيث يقول چيفرسون: إنه لو أراد تأسيس طائفة دينية فإن المبدأ الأساسى لها سيكون عكس «الكالڤينية» أى مبدأ أن الناس تخلصهم أعمالهم الصالحة وليس إيمانهم.

چيمس ماديسون (١٧٥١ - ١٨٣٦)

كان چيمس ماديسون - وهو أبو الدستور ورابع رئيس للولايات المتحدة - متحفظًا للغاية بشأن وجهات نظره الدينية الشخصية، خاصة وأنه انحرف بعيدًا عن المسيحية التقليدية (موريين ١٩٩٠ : ٣٤) على الرغم من دراسته اللاهوت لعدة سنوات فى پرينستون. آمن ماديسون إيمانًا قويًا بحرية الفرد، وكان قلقًا للغاية تجاه أى جور من جانب المؤسسات الدينية أو السياسية.

وماديسون وهو المخطط الرئيسى للدستور، ساعد على إقامة هيكل حكومى بقوى متوازنه لمنع الحكومة من أن تصبح أقوى من اللازم، وأيضًا منعها من قمع الحرية الفردية. وفى «المقال الفيدرالى العاشر» ساق ماديسون وجهة نظر سلبية للطبيعة البشرية التى يعتقد البعض أنها تعتمد على مفهوم «الخطيئة الأولى». فبدون

قيود، تؤدى أنانية الطبيعة البشرية إلى سياسات حكومة تطأ فيها بعض الطوائف على حقوق أناس آخرين. وقد تستخدم الجماهير سلطة الحكومة لإخماد وجهات النظر التى لا تتمتع بشعبية، أو لتقويض حقوق الملكية للأغنياء. فمن ناحية، كفل مجرد حجم وتنوع الأمة الجديدة الحماية ضد إساءة استخدام السلطة، إذ إن وجود عدد من الجماعات المختلفة داخل الأمة الجديدة، جعل من الصعب بالنسبة لأى منها اكتساب القوة التى تعطيها القدرة على الظلم. **ومن ثَمّ، فالتعددية السياسية، ألا وهى وجود عدد كبير من الجماعات المتنافسة، تساعد فى منع الاستبداد.** ومن الناحية الأخرى، اشتمل الدستور على ضوابط هيكلية (مثل فصل السلطات فى ثلاثة أفرع للحكومة ونظام المراجعة والتصحيح) لتحقيق التوازن بين سلطاته بعضها البعض، وأيضًا داخل نطاق السلطة التشريعية، عمل أسلوب اقتسام السلطة بين المجلسين (الشيوخ مؤيدًا الولايات الصغيرة، والنواب مؤيدًا الولايات الكبيرة) على توفير قوى التوازن.

ويوضح ريمر (١٩٨٩) أن تجربة ماديسون السابقة مع قضية الحرية الدينية، زودته بأفكار التعددية السياسية من أجل الحكومة القومية. ففى كفاحه عام ١٧٨٥ فى تشريع ڤرچينيا ضد المؤسسة الدينية ومن أجل الحرية الدينية، توصل ماديسون فى النهاية إلى أن التعددية الدينية المبنية على تنوع الطوائف الدينية تحمى حرية الأفراد الدينية، بشرط عدم وجود ائتلاف قمعى بين هذه الطوائف. ولهذا ففى كل من الدين والسياسة، تساعد التعددية المختلفة (أى وجود جماعات متنافسة) على حماية حرية الفرد.

عارض ماديسون بشدة المؤسسات الدينية الرسمية، سواء كانت مؤسسات لكنيسة واحدة - كما كان الحال عندما كانت الكنيسة الأنجليكية كنيسة رسمية فى ڤرچينيا - أو مؤسسة لكنائس متعددة - كما كان سيصبح الحال إذا نجح پاتريك هنرى فى منتصف ثمانينيات القرن الثامن عشر فى جعل الدين المسيحى دينًا رسميًا فى ولاية ڤرچينيا. ونجح توماس چيفرسون وماديسون معًا فى ڤرچينيا فى منع أى كنيسة من اكتساب صفة الرسمية مرة أخرى، كما نجحا فى إضفاء صفة رسمية على المفهوم الواسع للحرية الدينية. وسنناقش هذه الأحداث المهمة فى ڤرچينيا لاحقًا.

عارض ماديسون جعل أى دين أو ائتلاف دينى رسميًا، وأيد وجود خط فاصل بين الكنيسة والدولة. ومع ذلك يجب ملاحظة أن ماديسون دعا إلى وجود خط فاصل بين الكنيسة والدولة، بينما دعا چيفرسون إلى حائط فاصل بين الاثنتين (ميد ١٩٨٩).

ومن ثَمّ، لم يحاول ماديسون تجنب التداخل بين الكنيسة والدولة بنفس القدر الذى حاوله چيفرسون.

چورچ واشنطن (١٧٢٣ ـ ١٧٩٩)

إن وجهات نظر چورچ واشنطن الدينية هى محل تفسيرات متنوعة ومتناقضة، فخطبه وممارساته الدينية بها من الغموض والعمومية ما جعل البعض يدعى أنه كان مسيحيًا تقليديًا، والبعض الآخر يدعى أنه كان ربوبيًا (كوزينز ١٩٥٨) فمن ناحية، كان چورچ واشنطن يذهب إلى الكنيسة، وأيد فكرة وجود دين رسمى فى ڤرچينيا، كما استشهد بالدين بصورة متكررة فى خطبه العامة، وطلب من الجنود حضور القداس الدينى أيام الآحاد ما لم يكونوا فى نوبة عمل، كما أصدر كرئيس مرسومًا يجعل من عيد الشكر عيدًا قوميا.

وعلى هذا الأساس يمكن الجزم أن واشنطن كان مسيحيًا تقليديًا معتدلاً. ومن الناحية الأخرى، كان ذهابه إلى الكنيسة غير منتظم (أقل من عشر مرات فى العام). أما استشهاداته بالدين فكانت «عالمية» أكثر منها پروتستانتية تحديدًا، أو حتى مسيحية (ريتشلى ١٩٨٥ : ١٠٣) وهو نادرًا ما استشهد بالإنجيل، ولم يتحدث أبدًا عن عيسى المسيح (جوستاد ١٩٩٠ : ١٢٣) وعارض اضطهاد جماعة دينية لأخرى، وأشار أحيانًا إلى الرب بأسماء مثل حاكم الكون وحاكم الأحداث العظيم والصانع الأعظم. وفى هذا تشابه مع لغة الربوبية أكثر من لغة المسيحية التقليدية. وقد وصف البعض واشنطن بالإلحاد خلال فترة رئاسته. وبإيجاز نستطيع القول إنه كانت هناك ادعاءات متضاربة حول آراء واشنطن الدينية.

ويكتنف ـ أيضًا ـ بعض الغموض آراء واشنطن الخاصة بالعلاقات بين الكنيسة والدولة. فمن ناحية، أيد واشنطن محاولة پاتريك هنرى الفاشلة لاستعادة المؤسسة الدينية الرسمية فى ڤرچينيا، وطلب من الكونجرس الموافقة على تعيين قساوسة فى الجيش، ونادى كرئيس بوجود أعياد دينية قومية. ومن ناحية أخرى، أيد بوضوح عودة المؤسسة الدينية الرسمية إلى ڤرچينيا فقط؛ لأنها سوف تكون مؤسسة واسعة تضم الكنائس المسيحية بصفة عامة. وكقائد عسكرى أثناء الثورة، حرص على تجنب التحيز أو الهجوم فيما يتعلق بوجهات النظر الدينية للجنود. وكأول رئيس للولايات المتحدة،

فقد مهد الطريق للحرية الدينية فى المستقبل بتوضيحه التام، ضرورة عدم تأييد الحكومة لأى اضطهاد دينى أو تعصب.

وبعد أن أصبح واشنطن رئيسًا، كتبت إليه جماعات دينية مختلفة، مثل الكاثوليك والمعمدانيين واليهود، التى تعرضت للاضطهاد والتعصب فى المستعمرات لإظهار وجهة نظرها بشأن الاضطهاد والتعصب. وقد رد كتابة على كل مجموعة، مؤكدًا أن الحكومة لن تؤيد التعصب والاضطهاد. ويلخص رده على جماعة يهودية فى ١٧ أغسطس ١٧٩٠ موقفه «إن حكومة الولايات المتحدة التى لا توافق على التعصب ولا تساعد الاضطهاد، تطالب فقط من يعيشون فى ظل حمايتها أن يتصرفوا كمواطنين صالحين، وأن يدعموها فى كل المناسبات».

بنيامين فرانكلين (١٧٠٦ - ١٧٩٠)

أفضل وصف لبنيامين فرانكلين السياسى والكاتب والمخترع فى إطار هذه الدراسة أنه ربوبى مسيحى، متسامح رقيق، يشعر أن الدين وكل الأديان عمومًا والمسيحية بصفة خاصة، تحقق نفعًا للمجتمع. ومعتقداته الأساسية موجودة فى سيرته الذاتية وفى رسالة كتبها فى ٩ مارس ١٧٩٠ قبيل وفاته إلى عزرا ستايلز رئيس جامعة ييل. أعرب فرانكلين فى رسالته هذه عما يعتبره المبادئ الأساسية للدين القويم قائلاً: **«أنا أؤمن بإله واحد خالق الكون الذى يتولاه بعنايته الإلهية، وهو وحده المستحق للعبادة، وأن أفضل ما نقدمه له هو تقديم الخير لعباده الآخرين. كما أؤمن أن روح الإنسان خالدة وسوف تعامل بعدل فى الحياة الأخرى حسب سلوكها فى الحياة الدنيا».**

وعبر فرانكلين فى هذا الخطاب عن إيمانه بأن **نظام الأخلاقيات والدين الذى تركه المسيح هو الأفضل فى العالم، إلا أن البعض تسببوا فى إفساده. وتشكك فرانكلين فى ألوهية المسيح، ولكنه فى واقع الأمر لم يعط هذه المسألة اهتمامًا كبيرًا. كما أشار إلى أنه لن يشغل نفسه بهذا الأمر الآن، حيث إنه سيعرف الحقيقة قريبًا ويعناء أقل. ووفقًا لوجهة نظره أن الدين يساعد فى دعم المجتمع الأخلاقى، أشار فرانكلين إلى أنه لا يجد غضاضة فى إيمان الناس بألوهية المسيح، وأضاف بعدم اعتقاده فى عقاب الرب «الأعلى» لغير المؤمنين. كما أضاف فرانكلين أنه شعر بقدرة الرب فى هذه الحياة الدنيا، وهو لا يشك فى استمرار ذلك فى الحياة الآخرة.**

وكما أشرنا مسبقًا، فقد التزم العديد من الربوبيين بدرجة كبيرة أو صغيرة بالعادات الدينية المحيطة بهم. فلم يكن هدفهم هداية الناس إلى العقلانية الدينية، وكانوا مهتمين إلى حد بعيد بحماية الحرية الدينية. فلم يريدوا أن تفرض عليهم الآراء الدينية للآخرين، أو أن يفرضوا آراءهم عليهم. وفى أوقات مختلفة وُصفَ العديد من المؤسسين الأوائل مثل فرانكلين وواشنطن وچيفرسون بالإلحاد. ومن أجل تجنب الصراع حول هذه الأمور، فقد احتفظوا برؤاهم لأنفسهم. وهذا واضح جدًا من حاشية الرسالة الموجهة إلى ستايلز، وفيها يطلب منه فرانكلين قائلاً «أرجو ألا تعرضنى للنقد والاستهجان بنشر أى جزء من هذه الرسالة». وأكد فرانكلين على أنه هو نفسه ترك الآخرين على معتقداتهم الدينية دون توجيه النقد لهم، حتى وإن شعر أن وجهات نظرهم الدينية لا يمكن تأييدها. فقد ساهم بالأموال لجماعات دينية عديدة فى منطقته لمعاونتهم على بناء أماكن عبادة خاصة بهم. حيث إنه لم يعارض أيًا من مذاهبهم، فقد أمل فى الرحيل عن هذا العالم وهو فى سلام مع الجميع.

شعر فرانكلين أن الآراء الدينية يجب أن يكون الحكم عليها على أساس فاعليتها فى جعل الناس مواطنين صالحين (تشيد ستر ١٩٨٨ : ٦٧). وبالإضافة لبعض الربوبيين الآخرين مثل چيفرسون، فقد آمن أن كثيرًا من عامة الناس ضعفاء ويحتاجون إلى الدين لكبح جماح الشرور ودعم الفضيلة (ميد ١٩٧٨ : ١٦٦) وأن أى مذهب دينى يؤدى إلى هذا الهدف يكون صالحًا.

چون آدامز (١٧٣٥ ـ ١٨٢٦)

مثل چيفرسون، يمكن وصف چون آدامز ثانى رؤساء الولايات المتحدة كربوبى مسيحى آمن بتعاليم المسيح الأخلاقية ولم يؤمن بألوهيته. وفى ماساتشوستس كان آدامز أحد الليبراليين الدينيين ممن انفصلوا عن الأبرشيين التقليديين ليصبحوا موحدين. وآمن أيضًا أن الدين المسيحى هو الأفضل، ولكنه رأى هذا من ناحية دعم الدين للسلوك الأخلاقى. ففى ٢٦ يوليو ١٧٩٦، أشار فى يومياته إلى أن المسيحية هى دين الحكمة والفضيلة والمساواة والإنسانية، وهذه الصفات تختص بالسمات الإنسانية أكثر من الألوهية أو الخلاص.

وفى يومية ١٤ أغسطس ١٧٩٦ ، كتب آدامز أن إحدى مزايا الدين المسيحى العظيمة تتمثل فى قدرته على توصيل مبدأ قانون الطبيعة والأمم إلى الجميع ، مثل : أحب لجارك كما تحب لنفسك ، وعامل الآخرين كما تحب أن تعامل . ومثل چيفرسون وفرانكلين ، أكد آدامز على سلوكيات الناس أكثر من معتقداتهم الدينية ، وآمن أن كل الأخيار (على اختلاف معتقداتهم) مسيحيون . وهذا يختلف عن القول بأنه يجب على الإنسان أن يكون مسيحيًا حتى يصبح صالحًا .

وفى نفس الوقت ، كان آدامز ناقدا لاذعًا لما رآه بمثابة انحراف المسيحية من خلال الدين المؤسساتى (وهذا على الرغم من إيمانه بوجوب ذهاب الناس إلى الكنيسة) وبسبب النزاعات اللاهوتية المستديمة . وفى رسالة موجهة إلى ف . أ . ديركمب بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٨١٦ ، أشار آدامز إلى أن هذا الانحراف جعل من الديانتين اليهودية والمسيحية أكثر الديانات دموية على الإطلاق ، وأضاف أن العديد من الإنجازات الثقافية قد أسىء استخدامها لخدمة أغراض ممقوتة من الدجل والخرافات .

وآمن آدامز بحرية الدين ، وعمل من أجلها . فلم يؤمن بأحقية أى جماعة فى فرض مذاهبها الدينية على الآخرين ، ويجب أن يترك العقل البشرى حرًا من المعتقدات الجازمة . وفى رسالته إلى ديڤيد سيوال فى ٢٢ مايو ١٨٢١ ، أعرب آدامز عن وجهة نظره فى أن التقدم قد تحقق خلال حياته فى مجالات كثيرة ، وتتضمن قائمة هذه المجالات إلغاء الخرافات والاضطهاد والتعصب .

وصرح آدامز فى رسالته إلى بنيامين رش فى ٢٨ أغسطس ١٨١١ بفكرة اعتنقها لفترة طويلة ، ألا وهى أن **الدين والفضيلة هما أساس الحكومة الجمهورية ، وكل الحكومات الحرة ، وأساس السعادة الاجتماعية فى ظل جميع الحكومات . وآمن آدامز إيمانًا قويًا باستخدام الدين لدعم كل من الأخلاقية الفردية ومزية المواطنة . كما آمن أن الدين جعل الناس مسئولين وعلى خلق من ناحية سلوكهم كأفراد فى حياتهم اليومية ، ومن ناحية واجباتهم كمواطنين . فبدون الدين كدعامة ، لا يمكن أن يكون هناك حكومة جمهورية .**

* تعليقات موجزة عن مؤسسين آخرين

ظهرت فى هذه المرحلة عدة أنماط معينة تتعلق بالمؤسسين الذين تناولناهم بالدراسة حتى الآن. فقد اتجهوا لأن يكونوا عقلانيين دينيين وربما ربوبيين مؤمنين إيمانًا قويًا بالحرية الدينية، ولكنهم أيضًا يرون الدين - وخاصة المسيحية - مصدرًا للإرشاد الأخلاقى المطلوب لتحقيق مجتمع صالح ولدعم حكومة جمهورية. وعلى الرغم من ميل العقلانيين الدينيين للاحتفاظ بوجهات نظرهم الدينية لأنفسهم، فإن اللغة الدينية التى استخدموها فى ظروف معينة، كانت تنتقى أحيانا لتفادى هجوم أو لتحقيق ائتلاف ضرورى مع مسيحيين أكثر تشددًا. **وعلى الرغم من تأييد المؤسسين للحرية الدينية، فقد أجمعوا على الإيمان بأن الدين دعامة ضرورية للمجتمع الحر.**

تنطبق هذه الأنماط على العديد من المؤسسين الأوائل، وفى بعض الحالات تكون أقل دقة منها فى غيرها. فبالنسبة لألكسندرهاميلتون مثلاً، لا تنطبق عليه الأنماط مثلما تنطبق على چيفرسون. لقد كان هاميلتون أكثر تقليدية فى آرائه الدينية أكثر من معظم كبار المؤسسين الآخرين، ومن الناحية الأخرى، كان هناك قلة من المسيحيين التقليديين بين المؤسسين، مثل چون چيى وپاتريك هنرى (نول وآخرون ١٩٨٩ : ٧٢). وكان چون چيى - وهو أول رئيس قضاة للمحكمة العليا - محافظًا فى السياسة والدين، إلا أنه على الرغم من تمسكه برؤى دينية مسيحية تقليدية، فقد كان متفقًا مع العقلانيين الدينيين مثل چيفرسون وفرانكلين وآدامز وماديسون فى دعمهم للحرية الدينية. ومن الناحية الأخرى، أيد صموئيل آدمز آراءً دينية مسيحية پيوريتانية تقليدية، وسخر من الآراء الدينية الأخرى مثل الكاثوليك والصاحبيين. (كوزينز ١٩٥٨ : ٣٤٤).

ويحتل صموئيل آدامز أحد طرفى الخط الدينى، بينما يحتل توماس پين وربما إيثان آلان الطرف الآخر. لقد كانت ربوبية پين ظاهرة وواضحة أكثر من العقلانية الدينية لأى من المؤسسين الآخرين. فقد كتب فى «عصر العقل» فى ١٧٩٤ موضحا آراءه الربوبية، منتقدًا الأديان ذات الأنظمة، كما سخر من الإنجيل والدين المنزل. وبالنسبة له فجميع المؤسسات الدينية بأنواعها ما هى إلا أدوات يستخدمها بعض البشر لترويع واستغلال واستعباد الآخرين. ولم يحاول معظم الربوبيين من المؤسسين الأوائل هداية الآخرين إلى طريقة تفكيرهم فى المسائل الدينية، فقد كان لديهم أهدافهم السياسية الأخرى. وفى مجال الدين، حاولوا ببساطة نشر الحرية الدينية للجميع. ومع ذلك كان پين فى كتابه «عصر العقل» مختلفًا فى هذا الشأن، فقد أراد أن يتحول الناس عن

الدين التقليدى ويصبحوا ربوبيين. وبدلاً من الابتعاد عن الدين التقليدى، ابتعد الكثيرون عن پين.

وبصفة عامة، يمكن القول إن أكثر المؤسسين تأثيراً هم العقلانيون الدينيون الذين استفادوا من تأكيد التنوير الأوروپى على العقل، لكنهم لم يستخدموا تكتيكات مواجهة رداً على الأرثوذكسية الدينية التقليدية. فهؤلاء ممن اتصفوا بالعدوانية من خلال وجهة النظر التقليدية، مثل صموئيل آدامز والذين حاولوا فرض الربوبية بأسلوب عدوانى مثل توماس پين كان تأثيرهم محدوداً فى المناخ القومى الجديد، وفى الجزء التالى سنبحث البيئة داخل الولايات المتحدة فيما يختص بالكنيسة الرسمية وسحب التأييد أو الاعتراف بها.

• الاعتراف وسحب الاعتراف من الكنائس الرسمية فى الولايات

الكنائس الرسمية فى الولايات

عشية الثورة الأمريكية، كان لدى معظم المستعمرات قانون ما يتعلق بالكنيسة الرسمية أو الكنائس الرسمية المتعددة. ففى نيو إنجلاند، تأسست الكنيسة المستقلة فى ماساتشوستس بولاية كونيكتيكت ونيوهامپشير. وتأسست الكنيسة الأنجليكية (كنيسة إنجلترا) فى ولاية نورث كارولينا وساوث كارولينا وڤرچينيا وچورچيا وماري لاند ونيويورك ونيوچيرسى. ولم يكن فى رود أيلاند أو پنسلڤانيا أو ديلاوير كنائس رسمية للدين. وفى كثير من المستعمرات، كان هناك اختبار دينى لمن يرغب فى الوظائف العامة. فمن يريد منصباً حكومياً، يتعين عليه الانتماء إلى جماعة دينية معينة، أو يحلف يمين الإخلاص لمذاهب دينية معينة. **وبالإضافة إلى تعصب إحدى جماعات البروتستانت الواحدة ضد الأخرى، كان هناك تعصب ضد الكاثوليك واليهود فى معظم المستعمرات، فلم يسمح عادة لهم بالتصويت أو تولى المناصب العام**

(كرى ١٩٨٦ : ٨٠).

وعندما أعلنت المستعمرات الاستقلال عن بريطانيا، صاغ معظمها دساتير جديدة. أبقت بعض هذه الدساتير على النظم الخاصة بالكنيسة والدولة التى كانت موجودة قبل الاستقلال، إلا أنه حدثت تغييرات فى معظم تلك النظم، عاجلة بالنسبة للبعض، آجلة بالنسبة للآخرين.

كانت هناك كنيسة أنجليكية رسمية فى ڤرچينيا قبل الثورة، كما كانت هناك فيما بعد محاولات لإعادة الكنيسة الرسمية فى شكل كنيسة مسيحية أشمل. ومع ذلك تبنت ڤرچينيا عدة خطوات من ١٧٧٦ إلى ١٧٨٥ أدت إلى رفض وجود دين رسمى، وإلى ضمان حماية القانون للحرية الدينية. وتنبع أهمية تجربة ڤرچينيا من أنها ساعدت فى إعداد مسرح الأحداث لوضع الدستور الوطنى بعد ذلك، كما أنها ساعدت ولايات أخرى على إلغاء المؤسسات الدينية الرسمية واختبارات الدين لتولى المناصب العامة. وسنولى عناية خاصة بدراسة ڤرچينيا فيما بعد. والآن، دعونا ندرس الكنائس الرسمية الدينية فى بعض الولايات الأخرى بعد الثورة.

نيو إنجلاند

من هنا لم يتعرض الدستور الجديد لنيوهامپشير بأى شكل للدين، ولكنه ترك القانون الاستعمارى القديم دون تغيير، وهو القانون الذى جعل من الكنيسة مؤسسة خاصة بالمدينة (كوب ١٩٧٠ : ٥٠٠). وتلقت الكنيسة الدعم عن طريق ضريبة عامة. وميز القانون الكنائس البروتستانتية. وقامت كل مدينة حسب أفضلياتها الدينية المعينة بإضفاء صفة الرسمية على إحدى الكنائس ودعمها. فبعض المدن كان لديها كنائس رسمية متعددة مثل مدينة نيوهامپشير.

وبالإضافة لكنيسة رسمية للولاية، كان لكونيكتيكت كنائس رسمية پروتستانتية متعددة، يدفع فيها أعضاء كل كنيسة الضرائب لدعم كنائسهم. ومن ثَمّ تعايشت كنيسة الولاية مع كنائس پروتستانتية أخرى. ومن لم ينتموا إلى أى كنيسة پروتستانتية يدفعون الضريبة لدعم كنيسة الولاية (سوملى ١٩٨٧ : ٣٦).

وفى ماساتشوستس كانت هناك أيضًا كنائس رسمية متعددة، وفرضت الضريبة على الأفراد لدعم إحدى الكنائس، ولكن كان من المسموح لهم اختيار الكنيسة التى يوجه لها المال. وإذا لم يحدد الشخص كنيسة معينة، يذهب المال إلى مجمع الكنائس.

ولم تكن هناك كنيسة رسمية فى رود أيلاند، وأبقت على هذا التقليد الذى يسمح بحرية دينية كبيرة ـ نسبيًا ـ وهذا هو ما ميز تاريخها.

كان لپنسلڤانيا وديلاوير قوانين متشابهة للغاية، فلم يكن لدى أى منهما كنيسة رسمية، ولم تجمع الضرائب لدعم الدين. ومع ذلك، ففى كلتا الحالتين كان هناك اختبار دينى للحصول على المواطنة الكاملة والوظائف العامة (كوب ١٩٧٠ : ٥٠٣). **وفى پنسلڤانيا، اقتصرت الحقوق المدنية على من يعترف بوجود الرب، بينما اقتصرت تلك الحقوق فى ديلاوير على المسيحيين بالتحديد. وفى كل من الولايتين، تطلب قسم شغل الوظائف العامة تأكيد الإيمان بالرب والإيمان بالوحى الإلهى فى كل من العهدين الجديد والقديم.**

أما فى نيويورك ونيوچيرسى، فقد ألغيت الكنائس الرسمية الأنجليكية عقب إعلان الاستقلال. وعلى الرغم من تمتع الولايتين بتقليد يسمح بحرية دينية كبيرة نسبيًا، فقد كانت هناك بعض المتطلبات. **ففى نيويورك، كانت هناك مادة فى دستور الولاية هدفت بشكل واضح استبعاد الكاثوليك من المواطنة الكاملة، ومادة أخرى استبعدت بجلاء رجال الكنيسة من المناصب العامة. أما فى نيوچيرسى فقد سمح للپروتستانت فقط بشغل الوظائف العامة (كوب ١٩٧٠ : ٥٠٢).**

الجنوب

ألغت مارى لاند كنيستها الرسمية الإنجليكية وكفلت الحرية الدينية لجميع من يقر الدين المسيحى، كما كفلت فى دستورها وجود نظام لكنائس رسمية متعددة، يدفع فيها الناس الضرائب لدعم الكنيسة التى يختارونها. ومع ذلك، فالحكم الخاص بالضريبة فى الدستور لم ينفذ من خلال تشريع محدد (سوملى ١٩٨٧ : ٣٥). كما قامت ولاية مارى لاند باستبعاد رجال الدين من المناصب العامة، وطلبت من شاغلى هذه المناصب تأكيد إيمانهم بالمسيحية. كما فرضت الولاية صلاة خاصة وطالبت رجال الدين الذين يمتنعون عن أدائها إما بدفع ضرائب إضافية أو مغادرة الولاية (كوب ١٩٧٠ : ٥٠٤).

وألغت ولاية نورث كارولينا الكنيسة الرسمية الإنجليكية وكفلت حرية الضمير. ومع ذلك فقد تعين على الفرد تأكيد إيمانه بالرب والدين البروتستانتى والسلطة الإلهية للعهد الجديد والعهد القديم كى يشغل منصبًا عامًا.

أما ساوث كارولينا، فقد استبدلت الكنيسة الإنجليكية الرسمية بجعل «الدين البروتستانتى المسيحى» دينًا رسميًا، وهى بهذا تكون قد أقامت كنيسة رسمية متعددة تضم الكنائس البروتستانتية. وكفلت الولاية الحرية الدينية والمدنية لكل البروتستانت، ولكن استبعد رجال الدين من شغل أغلب مناصب الولاية.

واستبدلت ولاية چورچيا الكنيسة الإنجليكية الرسمية بنظام لكنيسة رسمية متعددة، لا يجبر فيها الناس على دعم أى كنيسة غير كنيستهم الخاصة. وضمنت الولاية الحرية الدينية، **ولكن سمح فقط للبروتستانت بالعمل فى الهيئة التشريعية للولاية.**

ويقول ميللر (١٩٧٦ : ٦٢) إنه كان هناك اتجاه على مستوى الأمة آنذاك، ألا وهو ابتعاد الولايات عن وجود كنيسة رسمية لدين واحد، واتجاهها لوجود كنائس غير رسمية للطوائف المسيحية. **فكان يتعين معاملة جميع الكنائس البروتستانتية معاملة متساوية، وكذلك إدخال القيم البروتستانتية المسيحية العامة فى الحكومة.**

سحب الاعتراف بالكنيسة الرسمية والحرية الدينية فى ڤرچينيا

فى نهاية الأمر، ألغت الولايات التى كان لها مؤسسات دينية رسمية تلك المؤسسات، وكذلك الاختبارات الدينية لشغل المناصب العامة. وتشكل هذه العملية فى ڤرچينيا أهمية خاصة بسبب خلاف البعض واتفاق البعض الآخر بأن ڤرچينيا قدمت نموذجا تحتذى به بقية الولايات. كما أن لها أهمية خاصة بسبب طبيعة المتنافسين، ألا وهم توماس چيفرسون وچيمس ماديسون ضد پاتريك هنرى وچورچ واشنطن. وأثناء الصراع ضد الاعتراف بكنيسة رسمية فى ڤرچينيا، قدم كل من ماديسون وچيفرسون مبررات قوية للحرية الدينية. ويشير ميد (١٩٧٨ : ١٧٥) إلى أن الوثائق الأساسية للحرية الدينية الأمريكية، هما وثيقتان نتجتا خلال هذا الصراع: الأولى هى «الذكرى والاحتجاج» لماديسون، والثانية هى «قانون تأسيس الحرية الدينية» لچيفرسون.

جهود إعادة الاعتراف بالكنيسة الرسمية فى ڤرچينيا

كانت الكنيسة الأنچليكية فى ڤرچينيا قبل الثورة، هى الكنيسة الرسمية، وتم دعمها ماليّا من خلال الضرائب وقطع الأرض التى تخصصها الحكومة للكنيسة. وقد سمح لكنائس پروتستانتية أخرى بالتواجد. وتسبب هذا فى اجتذاب عدد من المعمدانيين والمشيخيين. ومع قدوم الثورة، سميت الكنيسة الأنجليكية (التابعة لكنيسة انجلترا) بالكنيسة الأسقفية البروتستانتية. **وفى هذه المرحلة، مَثَّل الأسقفيون ٣٥٪ فقط من مجموع أعضاء الكنيسة طبقًا لأول تعداد أمريكى فى عام ١٧٩٠. وكان هناك عددٌ مقاربٌ من المعمدانيين ٣٠٪، ومجموعة من المشيخيين ٢٢٪، وهناك أيضًا جماعات دينية أخرى أصغر مثل الصاحبيين ٧٪ والميثوديين ٢٪.**

وعندما أقيم المؤتمر الدستورى للولاية فى ١٧٧٦، اقترح چورچ ميسون أن يتضمن إعلان ڤرچينيا للحقوق عبارة تنص على «التسامح فى كل ما يختص بممارسة الدين». وأراد ماديسون للغة العبارة أن تعبر عن ما هو أبعد من مفهوم التسامح. فبالنسبة للبعض مثل ماديسون، يشير مفهوم التسامح ضمنا إلى ضرورة تحمل من لهم السلطة العليا لمن لهم السلطة الدنيا. وأراد ماديسون تعبيرًا أدق يشير إلى القبول والمساواة بين الجماعات التى تشكل التعددية الدينية لولاية ڤرچينيا. ومن ثَمّ، نجح فى إدخال العبارة التالية فى إعلان الحقوق الخاصة بالولاية: «يتساوى جميع الرجال فى حرية ممارسة الدين وفقًا لما يمليه الضمير». ويؤكد هذا على الحقوق الفردية أكثر من تأكيده على التسامح الحكومى مع الرؤى الدينية للأفراد.

ولم تحل هذه العبارة بشكل نهائى مسألة دعم الولاية للكنيسة. ومع ذلك بدأ التشريع فى تعليق قانون تأييد رجال الدين، وأصبح هذا التعليق دائمًا فى عام ١٧٧٩ (ميللر ١٩٧٦ : ٦٤). وبعد ذلك تم فى النهاية سحب التأييد والاعتراف من الكنيسة الأنجليكية لأسباب عملية. ومع ذلك عندما تقدم چيفرسون أول مرة باقتراح مشروع قانون تأسيس الحرية الدينية فى ١٧٧٩ رفض بوقف مناقشته برلمانيا. وكان من شأن هذا المشروع أن يوضح - إلى جانب أشياء أخرى - أن الولاية لن يكون لها أى كنيسة رسمية. إلا أن فشل المشروع فى أن يصبح قانونًا تسبب فى إهمال مسألة احتمال وجود كنيسة رسمية.

وفى عام ١٧٨٤ قدم باتريك هنرى - بتأييد من چورچ واشنطن - مشروع قانون تقييمى يكون من شأنه خلق كنيسة رسمية واسعة للدين المسيحى وتوفير دعم ضريبى لها. وكان هذا النظام مشابهًا للكنائس المتعددة الرسمية فى عديد من الولايات الأخرى. فتفرض الضرائب على الناس لدعم الكنائس المسيحية، وللناس حق تحديد أى كنيسة تتلقى أموالهم.

حظى مشروع القانون بشعبية، وحصل باتريك هنرى بوضوح على أصوات كافية لتمريره، إلا أن ماديسون قاد المعارضة ونجح فى تأجيل الاقتراع على مشروع القانون، كما نجح فى عرضه على الشعب لاستطلاع رأيه. وعند وصول مشروع القانون إلى مرحلة التصويت، كان ماديسون قد نشط معارضته ضده، فحشد الائتلاف من العقلانيين وجماعتين دينيتين، هما التقاة - ومعظمهم معمدانيون، والمشيخيون ذاقوا وطأة التعصب تحت الكنيسة الإنجيلكية الرسمية، وقدم تبريرًا مسهبًا مؤيدًا حرية الدين فى «الذكرى والاحتجاج».

«الذكرى والاحتجاج» لماديسون

قدم ماديسون من خلال «الذكرى والاحتجاج» خمس عشرة حجة ضد مشروع القانون الذى يتم بمقتضاه جعل المسيحية الدين الرسمى فى ڤرچينيا وتقديم دعم ضريبى لها. دعونا نتأمل بعض الأفكار الأساسية فى مبررات ماديسون:

- الدين يجب أن يوجهه العقل والاقتناع، وليس القوة أو العنف. والممارسة الحرة هى حق ثابت للجميع.
- يجب أن نأخذ حذرنا من أى انتهاك لحرياتنا الدينية. فأى انتهاك يمكن أن يتحول إلى اغتصاب أكبر لحريتنا.
- بتفضيله الآراء الدينية لبعض الأشخاص، ينتهك مشروع القانون مبدأ المساواة لكل المواطنين.
- عندما تدعم الولاية كنيسة ما، يفسد الدعم رجال الدين ويصيبهم الكسل.
- لا يحتاج الدين المسيحى دعم الولاية، فقد عاش وازدهر دون تأييد القانون، بل بالرغم من معارضته إياه.

- سيضر القانون بالفعل انتشار المسيحية، بوضع غير المهتدين فى موقف دفاعى تجاهها. وأكثر من هذا، فسيخلق تنافراً بين الجماعات الدينية.
- وعلى مستوى التنمية الاقتصادية، دلل ماديسون على أن خلق بيئة غير مرحبة بالتنوع الدينى قد يتسبب فى إحجام المهاجرين عن القدوم إلى الولاية ودفع بعض المواطنين للرحيل عنها.
- إن تنفيذ قانون يعتبره الناس بغيضًا وباطلاً يقوض الاحترام والطاعة للقوانين بصفة عامة ويضعف السلطات الشرعية للحكومة.
- إذا استطاعت الهيئة التشريعية انتهاك حرية الدين، فهى تستطيع أيضًا انتهاك حريات فردية أخرى.

ولم تكن ذرائع ماديسون قاصرة على مسألة الحرية الدينية بالتحديد، فقد أشار إلى أنه إذا استطاعت الولاية انتهاك حرية ما بدرجة قليلة الآن، فقد تغتصب هذه الحرية بالكامل فيما بعد. واختصت حججه بالنتائج العملية، مثل احتمال تزايد التنافر الدينى ومشكلات اقتصادية محتملة نتيجة انخفاض عدد المهاجرين وزيادة عدد من يغادرون الولاية. ومع ذلك، أشار ماديسون فى لب موضوعه إلى أن المؤسسات الدينية الرسمية ليست فى صالح الفرد أو الولاية أو الدين نفسه. فالأفراد لهم حق ثابت فى حرية الضمير، ويجب أن تنبع معتقداتهم الدينية من العقل والإيمان أكثر من فرضها عليهم من جانب كنيسة الولاية. إن الكنائس الرسمية للولاية تنتهك حقوق من لا يدين بالدين الرسمى، وهذا يعد انتهاكًا لمبدأ المساواة بين المواطنين. وعندما تقحم الولاية نفسها فى الدين، يميل الزعماء السياسيون إلى استخدام الدين لتحقيق مآرب سياسية وهذا يفسد الولاية. وكذلك عندما تسن الولاية قوانين تميز دينًا معينًا، فإنها تستبعد بعض الناس وتقلص من شرعيتها عندهم، وهذا يصعب أكثر الحصول على إذعان الناس للقوانين بصفة عامة، كما يصيب الضرر الكنائس الرسمية المعترف بها وقساوستها من جراء وضعها هذا؛ لأنهم يصيبهم الفساد نتيجة تمتعهم بالسلطة.

وساعدت حجج ماديسون فى كسب المعركة ضد مشروع قانون پاتريك هنرى للتقويم الدينى. ونتيجة لهذا النصر، كان الوقت مواتيًا لإعادة تقديم مشروع قانون چيفرسون الخاص بتأسيس الحرية الدينية.

مشروع قانون چيفرسون لتأسيس الحرية الدينية

لم يمض وقت طويل عقب فشل قانون پاتريك هنرى حتى طرح مرة أخرى مشروع قانون چيفرسون لتأسيس الحرية الدينية، وسنته الهيئة التشريعية للولاية (بتعديل طفيف) ليصبح قانونا فى عام ١٧٨٥ بأغلبية ساحقة.

وينقسم تشريع چيفرسون إلى ثلاثة أقسام:

فيختص القسم الأول بالأساس المنطقى للقانون. دعونا نبحث بشكل تفسيرى بعضا من أفكار چيفرسون التى ساقها فى القسم الأول. لقد أوضح چيفرسون أولاً أن الله خلق العقل الإنسانى حرًا وأراد له أن يستمر كذلك، وأن المحاولات التى تستهدف إجبار الناس على الإيمان بأشياء معينة تؤدى فقط إلى النفاق والخسة ولا تتفق مع مشيئة المعبود. إن مشيئته هى أن يتقبل الناس الدين من خلال تفكيرهم الخاص، ويالها من جرأة غير ورعة أن يفرض القادة المدنيون والدينيون رؤاهم على الآخرين وهم أنفسهم غير معصومين من الخطأ وليسوا ملهمين. إن إجبار الناس على دفع تكلفة نشر رؤى دينية يختلفون معها ضرب من ضروب الخطيئة والطغيان. بل إنه من الخطأ إجبار الناس على المساهمة فى مؤسساتهم الدينية، فمثل هذه المساهمات يجب أن تكون تطوعية، ومن الخطأ حرمان شخص من حقوقه المدنية أو منعه من وظيفة عامة - ببساطة - بسبب وجهة نظره الدينية. إن ربط الحقوق والمزايا باعتناق رؤى دينية معينة يفسد الدين نفسه؛ لأنها تعتبر رشوة للناس لاعتناق تلك الآراء. أى أنهم بتمسكهم بهذه الآراء الدينية يحصلون على مزايا وحقوق مدنية معينة. وليس هدف الحكومة المدنية التحكم فى آراء الناس. وعندما تحاول الحكومة التحكم فى وجهات النظر الدينية لهم، فهذا تدمير كامل للحرية الدينية، أما إذا تحولت آراء الناس إلى أعمال ضد السلام والنظام الصالح، فهذا هو الوقت الذى يجب أن تتحرك فيه الحكومة. **وأخيرًا فالحقيقة عظيمة وستسود إلا إذا تمت مصادرة الجدل الحر والمناقشة.** وإلى حد بعيد، فإن ما ساقه چيفرسون من حجج من أجل صالح الحرية الدينية هى حقيقة من أجل حرية التعبير. وفى كثير من الأحوال يتمحور تاريخ حرية التعبير حول أمور الحرية الدينية.

ويمثل الجزء الثانى السياسة الفعلية. وهو يقدم عرضًا شاملاً للحرية الدينية. وقد استخدم الجزء الأول أسلوب «النفى» كتقييد لما يمكن أن يتعرض له الفرد من جانب الحكومة.

«لا يكره شخص على اعتناق أو دعم أى عبادة أو مكان أو كهنوت أيّا كان، ولا يكره أو يقيد أو يتحرش به أو يؤذى فى جسده أو أملاكه أو يعانى بأى طريقة بسبب آرائه الدينية أو معتقداته».

أما الجزء الثانى فقد كتب فى أسلوب «الإثبات» كاستعراض لما يستطيع الإنسان أن يفعله بحرية.

«كل الرجال أحرار فى إيمانهم وأن يدافعوا بالحجة والدليل عن وجهة نظرهم فى أمور الدين بطريقة لا تضعف أو توسع أو تؤثر فى حقوقهم المدنية».

ويبدأ القسم الثالث بتوضيح أنه يصبح من العبث بالنسبة للهيئة التشريعية الحالية محاولة منع هيئات تشريعية مستقبلية من إبطال هذا القانون. ومع ذلك، تعلن الهيئة التشريعية الحالية أن الحقوق المذكورة فى هذا القانون هى حقوق طبيعية، وإذا ما أقدمت أى هيئة تشريعية مستقبلاً على إبطال أو تضييق نطاق هذا القانون، يكون مثل هذا العمل انتهاكًا للحق الطبيعى.

وهكذا، انتقلت ڤرچينيا من مستعمرة لها كنيسة إنجليكية رسمية قبل الثورة إلى رائدة الحرية الدينية عشية وضع دستور الولايات المتحدة. واستمر ثلاثة رجال ممن انخرطوا فى الصراع فى ڤرچينيا وهم ماديسون وچيفرسون وواشنطن فى لعب دور مهم ومؤثر فى مسألة علاقات الفرد والكنيسة والدولة على الساحة القومية. والآن فلنبحث إشكالية العلاقات بين الفرد والدولة والكنيسة فى وضع الدستور الأول و«ميثاق الحقوق» الذى سرعان ما أضيف إليه.

* البنود الدينية فى دستور الولايات المتحدة

الدستور غير المعدل

وثيقة علمانية

دستور الولايات المتحدة وثيقة علمانية أساسًا، أى أنها محايدة بالنسبة للدين. ومع ذلك يجب ملاحظة أن البعض سيختلفون حول العبارة السابقة.

لا يذكر الدستور الأصلى قبل إضافة «ميثاق الحقوق» أى شىء عن الدين باستثناء أسلوب كتابة التاريخ: اليوم السابع عشر من سبتمبر من ميلاد المسيح ١٧٨٧، ولا يذكر الدستور أى إله بأى حال من الأحوال سواء إله التاريخ التقليدى أو إله الطبيعة الربوبى.

وجاء ذكر الدين مرة واحدة فى الدستور، ففى الفقرة الأخيرة من المادة السادسة، ينص ولأول مرة على أن شيوخ ونواب وأعضاء الهيئات التشريعية للدولة فى الولايات المتحدة والعاملين بالهيئة القضائية والتنفيذية الفيدرالية يجب أن يلزمهم القسم أو اليمين بتأييد الدستور. ومن المهم هنا ملاحظة أنه يمكن للناس استخدام أحدهما فقط، أى القسم أو اليمين. فكلمة القسم لها مدلول دينى أما اليمين فليس لها نفس المدلول. وتستمر المادة السادسة بعد هذه الفقرة فى حظر الاختبارات الدينية لتولى مناصب قومية: **«لا يُطلب أبدًا اختبارٌ دينىٌ كمؤهل لتولى أى وظيفة أو منصب عام فى الولايات المتحدة»**.

ووقت توقيع الدستور، كانت هناك بعض الولايات التى ما زالت تشترط اختبارات دينية للوظائف العامة. فقد كان على الشخص أن يقسم بإيمانه بمعتقدات دينية معينة. ومفاد هذا أن البروتستانت فقط هم الذين يتولون المناصب العامة فى الولايات. ولم تحرم المادة السادسة مثل هذه الاختبارات الدينية بالنسبة لوظائف الولايات، فهى تنطبق فقط على الوظائف القومية. ومع ذلك ففى نهاية الأمر، ألغت الولايات التى تطلب مثل هذه الاختبارات الدينية هذا المطلب أو تغاضت عنه. ولم يحظ منع الاختبارات الدينية بقبول الجميع فى المؤتمر الدستورى، ففضل القليل من أعضاء الوفود قصر الوظائف العامة على البروتستانت. ويقدم كارى (١٩٨٦ : ١٩٥) استشهادات توضح معارضة عديد من أعضاء الوفود للسماح للفئات التالية بتولى مناصب عامة، ألا وهى: اليهود والوثنيون والملحدون والكفار والربوبيون و«المحمديون» (المسلمون) والباباويون (الكاثوليك).

حكومة قومية علمانية: لماذا؟

بالرغم من استخدام العقلانيين الدينيين والتقاة لغة الدين وصوره أثناء الثورة، فلم تجنب الدستور المسألة تمامًا، باستثناء تحريم الاختبارات الدينية للوظائف القومية؟ دعونا نبحث بعض الأسباب.

أولاً : كان المؤسسون الأوائل على وعى تام بالتعددية الدينية الكبيرة(*) فى الولايات المتحدة. وربما لم تكن هناك دولة فى العالم آنذاك فيها هذا الكم من التنوع الدينى الذى يمثله فى الولايات المتحدة سكان الولايات المختلفة مجتمعين. وأى محاولة من جانب أعضاء الوفود فى المؤتمر الدستورى لفرض دين رسمى

(*) المقصود ـ بصفة خاصة ـ تعدد طوائف البروتستانت ـ الناشر.

أو اختبارات دينية كشرط لتقلد منصب عام، كانت ستؤدى إلى معارضة عنيفة داخل المؤتمر نفسه، وأثناء جهود الحصول على التصديق بعد ذلك.

ثانيًا : كان المؤسسون أيضًا على إدراك تام بالاضطهاد الدينى فى المستعمرات وفى العالم بصفة عامة، فقد عرفوا كيف عاملت الكنائس الرسمية المنشقين. ولهذا تجنبوا تأسيس قاعدة تمكن جماعة دينية من مضايقة جماعة أخرى.

ثالثًا : كان المؤسسون مهتمين أساسًا بتحقيق هدفهم المحورى، ألا وهو إقامة حكومة مركزية قوية ولم يرغبوا فى إثارة قضايا قد تبعدهم عن تحقيق هدفهم الأساسى. فيقول ويلسون (١٩٩٠ : ٨٤) «**كان الاهتمام الأكبر للمؤسسين الأوائل هو تحييد الدين كعامل يعرّض إقامة حكومة فيدرالية للخطر**». ولهذا لم يشكل تفادى المؤسسين الأوائل للاعتبارات الدينية فى الدستور تأييدًا أو معارضة للقيم الدينية، بل كان مجرد استراتيچية پراجماتية لتفادى إثارة عش دبابير القضايا الدينية. **وقد ظهر هذا بشكل غريب إلى حد ما فى رد الفعل لطلب بنيامين فرانكلين بافتتاح جلسات كل يوم للمؤتمر الدستورى بالصلاة. فهذا المطلب الفاشل عارضه ألكسندر هاميلتون. وما يجدر ذكره هنا أن فرانكلين كان ربوبيًا وكان هاميلتون مسيحيًا تقليديًا. ومع هذا طلب فرانكلين إقامة الصلوات وعارض هاميلتون ذلك. وعلى الرغم من ربوبيته، شعر فرانكلين أن الحفاظ على الشعائر الدينية قد يساعد فى خروج المؤتمر من الجمود الذى كان يمر به آنذاك على وجه التحديد. ورفض هاميلتون الإجراء على أسس پراجماتية، ألا وهى أن هذا العمل قد يعطى إشارة للأمة أن المؤتمر يعانى من المشاكل (مورين ١٩٩٠ : ٣٠).**

رابعًا : كان لدى المؤسسين اعتقاد مشترك أن الحرية الدينية أمر نافع للدين نفسه (كاستيللى ١٩٨٨ : ١٠ وريتشلى ١٩٨٥ : ١٠٧)، ولذا كان أى تأييد لدين معين فى الدستور تترتب عليه آثار سلبية على الدين، أكثر منها إيجابية. ومما يذكر أيضًا أن معظم المؤسسين آمنوا أن الدين يوفر للحكومة التأييد اللازم، وخاصة للحكومة الجمهورية، وهذا بغض النظر عن آرائهم الدينية، عقلانية كانت أو تقليدية.

خامسًا: أنه بسبب اهتمام العديد من الحاضرين فى المؤتمر بالتنمية الاقتصادية للبلاد وحاجتها للتعامل مع الدول الأخرى، كان من العملى بالنسبة لأعضاء الوفود تفادى مسألة الدين فى الدستور. إن إعطاء أى دين صفة الرسمية قد يمنع الهجرة إلى البلاد ويثبط همم المستثمرين ويصعب الدخول فى اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الأخرى. **ويؤكد (نول وآخرون ١٩٨٩ : ١١) على أهمية صياغة معاهدة عام ١٧٩٧ مع دولة طرابلس الإسلامية. وهذه الاتفاقية التى تم التفاوض بشأنها أثناء رئاسة واشنطن، وتم التصديق عليها من مجلس الشيوخ، ووقعها الرئيس چون آدامز تنص على أن التناغم بين الدولتين لن يفسده شىء بسبب الدين؛ لأن الولايات المتحدة لا تقوم على أساس الدين المسيحى بأى شكل من الأشكال.**

إضافة ميثاق الحقوق

الدوافع والخلفية

تطلب التصديق على الدستور موافقة تسع ولايات من الثلاث عشرة. وبعد كتابة وتوقيع الدستور، بدأت عملية الحصول على تصديق الولايات بصورة منفردة. وحشد كل من معارضى ومؤيدى اقتراح إقامة حكومة مركزية قوية حججهم لإقناع الولايات التى لم تكن قد وصلت إلى قرار بعد. وكانت إحدى القضايا المثارة افتقار الدستور إلى ميثاق للحقوق.

ولم يشعر معظم المؤسسين الأوائل فى المؤتمر للدستور بالحاجة لميثاق للحقوق، حيث إن الدستور لم يكن ليمنح الحكومة أى سلطة لتعمل فى هذا النطاق على أية حال، بسبب تقييد سلطة الحكومة بضوابط آنذاك. كما كان هناك بالفعل فى العديد من دساتير الولايات نوع من مواثيق الحقوق. كما أن كتابة قائمة ببعض حقوق الأفراد فى الدستور قد تعنى ضمنًا أن هذه هى الحقوق الوحيدة التى يحق للفرد التمتع بها. وبرغم ذلك، كانت هناك اعتراضات قوية على غياب ميثاق للحقوق فى الدستور. وبعض المعترضين - مثل پاتريك هنرى - فعلوا هذا - ببساطة - لمنع التصديق على الدستور، وآخرون مثل توماس چيفرسون كانوا مهتمين بشكل حقيقى بغياب ميثاق الحقوق فى

الدستور(كارى ١٩٨٦ : ١٩٤) وأحد الموضوعات التى ترددت أثناء المناقشة حول الحاجة إلى ميثاق للحقوق، كان موضوع الحاجة إلى ضمانات للحرية الدينية.

مَثَّل غياب ميثاق الحقوق مشكلة بالنسبة للتصديق على الدستور. وعلى الرغم من أن ماديسون لم يعتقد أصلاً فى ضرورة ميثاق الحقوق، إلا أنه غير رأيه، ووعد أن هذا سيكون ضمن أولويات عمل الحكومة الجديدة. وبعد التصديق على الدستور، بدأت حكومة الولايات المتحدة الجديدة فى عام ١٧٨٩ وانتخب ماديسون لأول مجلس نواب. وفى شهر يونيو، قدم ماديسون قائمة تعديلات إلى المجلس، وبعد مناقشات وتغييرات فى التعديلات فى كل من مجلسى الشيوخ والنواب، صدرت القائمة النهائية، وبها عشرة تعديلات فى ٢٥ سبتمبر. وتم التصديق على هذه التعديلات العشرة الأولى (ميثاق الحقوق) من جانب الولايات، ودخلت حيز التنفيذ فى ١٥ ديسمبر ١٧٩١.

واجه أول كونجرس مشاكل عديدة كان عليه التعامل معها، ولم يُرد الكثير من أعضائه إهدار الوقت فى وضع ميثاق حقوق، ولهذا غيرت التعديلات وصدرت دون الكثير من الجدل. كانت اللغة المستخدمة فى التعديلات عامة جدًا مما جعلها مفتوحة للتفسير من جانب الأجيال القادمة. ومع ذلك، كان هناك بعض النقاش، واحتفظ ماديسون بمذكرات عنه. دعونا الآن ندرس تطور الفقرات الخاصة بالدين فى التعديل الأول.

الدين وصياغة التعديل الأول

بمقتضى الحرية الدينة فى التعديل الأول، يحظر على الكونجرس سن أى قوانين لإضفاء الرسمية على أى دين، أو تحريم الممارسة الحرة للدين: «لا يسن الكونجرس أى قانون ينص على إضفاء صفة الرسمية على دين ما، ولايمنع حرية ممارسة دين». ومن ثَمّ، وعلى المستوى القومى، فلا يجب أن تكون هناك مؤسسة دينية رسمية، وللأفراد حق التمتع بالحرية الدينية.

ويجب ملاحظة أن هذا التعديل ينطبق على الكونجرس (الفيدرالى) فقط ولم ينطبق على الولايات، وكما ذكرنا آنفًا، فقد كانت هناك ولايات لها مؤسسات دينية رسمية،

كانت فى أغلب الأحوال كنائس بروتستانتية متعددة. هذا بالإضافة إلى أن عديداً من الولايات أبقت على الاختبارات الدينية كشرط للوظائف العامة. كما لم تمنح حقوق المواطنة الكاملة لغير البروتستانت.

وفى فصل تال، سوف نناقش كيف طبق ميثاق الحقوق فى نهاية الأمر على الولايات والحكومة القومية (الفيدرالية) نتيجة الموافقة على التعديل الرابع عشر. ومع ذلك فلم تظهر مثل هذه التفسيرات للبنود الخاصة بالدين فى التعديل الأول إلا فى هذا القرن. وكتب كوب (١٩٧٠ : ٥١٠) فى كتابه «ظهور الحرية الدينية فى أمريكا» المنشور فى ١٩٠٢، أنه لو أرادت ولاية أن تكون لها بعد التعديل كنيسة رسمية تدعمها من الضرائب لاستطاعت ذلك، وما كان للحكومة القومية أى سلطة لمنعها.

ويذكر سوملى (١٩٨٧ : ٤٤) أن الجدل حول الفقرات الخاصة بالدين فى التعديل الأول، لم يكن بين مؤيدى ومعارضى الدين، فقد كان قد تقرر بالفعل خلال المؤتمر الدستورى عدم منح الحكومة القومية أى سلطة فى هذا المجال. وحيث إن الحكومة القومية لم تمنح أى سلطة فى هذا الشأن، فلم يكن ضروريّا تناول الموضوع فى ميثاق الحقوق. ومع ذلك، يصف سوملى (١٩٨٧ : ٤٤) المشكلة بالنسبة للكونجرس على أنها تفرض حظراً على استخدام السلطة الفيدرالية فى الأمور الدينية بطريقة تمنع أى مجلس مستقبلى من اكتساب سلطة فى هذا المجال. وبالمثل يوضح كارى (١٩٨٦ : ٢١٦) أنه ما دام لم يمنح الدستور للحكومة القومية أى سلطة للتعامل فى الأمور الدينية، فإن إصدار البنود الخاصة بالدين فى التعديل الأول كان عملاً رمزيّا، فهو بمثابة طمأنة للقلقين بشأن الحكومة الفيدرالية، وأنها لن تنقض أى ضمانات خاصة بالحقوق الدينية التى اكتسبتها الولايات الثورية.

وتم التوصل إلى الصيغة النهائية للبنود الخاصة بالدين فى التعديل الأول بعد سلسلة من التغييرات والحلول الوسط. فقد كانت حجج ماديسون الأصلية حول الدين فى ميثاق الحقوق أشمل. وكان قد تقدم أصلاً بتعديلين بخصوص الحرية الدينية؛ يمنع الأول أى انتهاك للحقوق المدنية للناس على أساس معتقداتهم أو ممارساتهم الدينية، ويحظر أى مؤسسة دينية رسمية قومية ويضمن حقوقًا كاملة ومتساوية للضمير «لا يمكن انتهاك الحقوق المدنية لأى شخص على أساس الاعتقاد الدينى أو العبادة، ولا يمكن جعل أى دين دينًا قوميّا ولا يمكن انتهاك حقوق الضمير الكاملة العادلة بأى طريقة

وتحت أى ظرف». وتعدلت هذه الأفكار وضغطت فى شكل الصياغة الأخيرة للبنود الخاصة بالدين فى التعديل الأول.

أما تعديل ماديسون الثانى فيما يتعلق بحرية الأديان وحقوق أخرى، فقد وسَّع فكرة الحرية الدينية لتشمل الولايات؛ «لا يمكن لولاية انتهاك الحقوق المتساوية للضمير، أو حرية الصحافة، أو المحاكمة بنظام المحلفين فى قضايا الجريمة». وماديسون نفسه اعتبر هذا أهم تعديل فى قائمة التعديلات (كارى ١٩٨٦ : ٢٠٤)، وعلى الرغم من الموافقة على هذا التعديل المقترح فى مجلس النواب، إلا أن مجلس الشيوخ رفضه، ومن ثَمّ طبق ميثاق الحقوق على الحكومة القومية فقط.

وتشير المناقشات حول البنود الخاصة بالدين فى التعديل الأول، إلى عدم وجود وجهة نظر واحدة بشأن علاقة الكنيسة بالدولة يتفق الجميع عليها، ونظرًا للتعددية الدينية وتنوع علاقات الكنيسة بالدولة فى الولايات المنفردة، حاول الكونجرس تفادى كثير من الجدل فى التعديلات المقترحة، حيث لزم توقيع ثلاثة أرباع الولايات على التعديل. ولعل فكرة عدم منح الحكومة القومية أية سلطة فى التعامل مع الأمور الدينية هى التى حازت على الاتفاق الأكثر وضوحًا بين أعضاء الكونجرس أثناء المناقشة حول البنود الخاصة بالدين. وكان للولايات سلطة التعامل مع الأمور الدينية، ولم ينجح ماديسون بتعديله المقترح فى منع الولايات من انتهاك حقوق الضمير المتساوية للأفراد. وحظيت البنود الخاصة بالدين فى الدستور بأهمية قليلة باستثناء رمزيتها، وهذا حتى بعد التصديق فى عام ١٨٦٨ على التعديل الرابع عشر، والذى قيد سلطة الولايات (إلى جانب أشياء أخرى).

* الملخص والنتائج

يكمن جزء من صعوبة التوصل فى وقتنا الحاضر إلى تفسير لأهداف المؤسسين الأوائل فيما يتعلق بالعلاقات بين الفرد والكنيسة والدولة، فى أنهم لم يكن لهم صوت واحد. فكانت هناك رؤًى متنوعة بشأن الدمج الصحيح بين الدين والسياسة. وما زاد هذا الموقف تعقيدًا، هو أنه أثناء عملية الإعداد للثورة وإقامة الأمة، كان على هؤلاء الذين أرادوا الثورة وقيام الأمة بتشكيل ائتلافات بين جماعات لها رؤًى متعارضة حول الدين والعلاقة الصحيحة بين الكنيسة والدولة.

ومن ثَمّ، كتب الربوبى توماس چيفرسون إعلان الاستقلال بشكل يمكنه من حشد تأييد العقلانيين الدينيين مثله، والآخرين ممن لهم رؤى دينية تقوية أو تقليدية. وكان «الرب» فى إعلان الاستقلال عامًا بشكل كاف حتى يمكن تفسيره كإله التاريخ أو إله الطبيعة. ومن الناحية الأخرى، كان الائتلاف الذى وضع الدستور متماسكًا إلى حد ما، بسبب تبنيه موقفا محايدًا بالنسبة للدين. فقد تفادى الدستور ذكر إله التاريخ أو إله الطبيعة. **من خلال صياغة البنود - الخاصة بالدين فى التعديل الأول - أكد الكونجرس - ببساطة - أن الدستور لم يمنح أبدًا الحكومة القومية أية سلطة للتعامل مع الأمور الدينية.**

وعلى الرغم من إشكالية نسبة مجموعة واحدة معينة من الأهداف إلى المؤسسين الأوائل، نستطيع القول باشتراك أهم الشخصيات بينهم فى مجموعة معينة من المعتقدات بشأن العلاقة بين الفرد والكنيسة والدولة. ولنطرح هذه المعتقدات:

- للأفراد حق ثابت فى أن يكون لهم آراؤهم الدينية الخاصة بهم دون إكراه من الكنيسة أو الدولة.
- لا يجب وجود نظام لكنيسة رسمية سواء منفردة أو متعددة. ودعم الكنائس يجب أن يكون تطوعيًا تمامًا.
- لا يجب أن يكون هناك اختبار دينى لشغل وظيفة عامة، ولا يجب حرمان الأفراد من أى حقوق لهم على أساس رؤاهم الدينية.
- للأفراد حق ممارسة معتقداتهم الدينية شريطة عدم تسبب هذا فى ضرر الآخرين.
- أى دين يساعد على تحقيق السلوك الأخلاقى للناس، هو دين صالح. وآمنوا أن الدين المسيحى هو الأفضل من هذه الناحية.
- تتطلب الحكومة الجمهورية مستوى عاليًا نسبيًا من التصرف الأخلاقى من جانب المواطنين.
- تنبع الحاجة للدين لتأييد الحكومة - وخاصة الجمهورية - التى يكون لشريحة كبيرة نسبيًا من السكان فيها رأى فى السياسة العامة، مقارنة بأشكال الحكومات الأخرى آنذاك.

وبصفة عامة، بينما اهتم المؤسسون الأوائل بضرورة التزام الناس بالقواعد المطلوبة لتوفير نظام اجتماعى، فقد أكدوا بشكل كبير على حرية الفرد فى كل من الدين والحكومة.

اختص هذا الفصل بتطورات الروابط بين السياسة والدين حتى الأعوام الأولى تحت ظل الدستور الجديد. وفى الفصل القادم، سنرى كيف عمل هذا الإطار فى الفترة التاريخية من عام ١٨٠٠ إلى ١٩٥٩، حيث انشغلت الأمة بقضايا مثل العبودية والتحريم وقضايا الحرب والسلام، ثم يعرض الفصل الرابع هذا البحث التاريخى بداية من عام ١٩٦٠ حتى الآن.

***

obeikandl.com

References

المراجع

Ahlstrom, Sydney E. 1972. *A Religious History of the American People.* New Haven: Yale University Press.

Albanese, Catherine L. 1976. *Sons of the Fathers: The Civil Religion of the American Revolution.* Philadelphia: Temple University Press.

Castelli, Jim. 1988. *A Plea for Common Sense: Resolving the Clash between Religion and Politics.* San Francisco: Harper and Row.

Chidester, David. 1988. *Patterns of Power: Religion and Politics in American Culture.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Cobb, Sanford H. 1970. *The Rise of Religious Liberty in America.* New York: Burt Franklin.

Cousins, Norman. 1958. *In God We Trust: The Religious Beliefs and Ideas of the American Founding Fathers.* New York: Harper and Brothers.

Curry, Thomas J. 1986. *The First Freedoms: Church and State in America to the Passage of the First Amendment.* New York: Oxford University Press.

Gaustad, Edwin Scott. 1990. *A Religious History of America.* San Francisco: Harper and Row.

Levy, Leonard. 1995. *The Establishment Clause, Second Edition.* Chapel Hill: University of North Carolina Press.

Malbin, Michael J. 1978. *Religion and Politics: The Intentions of the Authors of the First Amendment.* Washington, D.C.: American Enterprise Institute.

Mead, Sidney E. 1978. "American Protestantism During the Revolutionary Epoch." Pp. 162–180 in John M. Mulder and John F. Wilson (Eds.), *Religion in American History: Interpretive Essays.* Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall.

Mead, Sidney E. 1989. "Neither Church nor State: Reflections on James Madison's 'Line of Separation.'" Pp. 41–54 in James E. Wood, Jr. (Ed.), *Readings on Church and State.* Waco, Texas: J.M. Dawson Institute of Church-State Studies.

Miller, Glenn T. 1976. *Religious Liberty in America: History and Prospects.* Philadelphia: Westminster Press.

Murrin, John M. 1990. "Religion and Politics in America from the First Settlements to the Civil War." Pp. 19–43 in Mark A. Noll (Ed.), *Religion and American Politics: From the Colonial Period to the 1980s.* New York: Oxford University Press.

Noll, Mark A., Nathan O. Hatch, and George M. Marsden. 1989. *The Search for Christian America.* Colorado Springs: Helmers and Howard.

Reichley, A. James. 1985. *Religion in American Public Life.* Washington, D.C.: Brookings Institution.

Reimer, Neal. 1989. "Religious Liberty and Creative Breakthroughs: The Contributions of Roger Williams and James Madison." Pp. 15–24 in Charles W. Dunn (Ed.), *Religion in American Politics.* Washington, D.C.: CQ Press.

Swomley, John M. 1987. *Religious Liberty and the Secular State.* Buffalo: Prometheus Books.

Wilson, John F. 1990. "Religion, Government, and Power in the New American Nation." Pp. 77–91 in Mark A. Noll (Ed.), *Religion and American Politics: From the Colonial Period to the 1980s.* New York: Oxford University Press.